الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية

قضية ورأي

السنة الثامنة العدد الرابع والعشرون 2010 م

كوبنهاغن – دافوس
قضايا وحلول

م.د. عبد الرسول علي *

بالأمس القريب احتضنت (كوبنهاغن) مؤتمراً عالمياً حول المناخ ، وقد حظي هذا المؤتمر باهتمام منقطع النظير ينسجم مع حجم القضية المطروحة على جدول اعماله، المتمثلة بالتغيرات المناخية التي شهدتها الكرة الارضية والتي تهدد دولاً بكاملها بالانقراض، أي انها قضية تتناول الوجود الانساني. ولكن المؤتمرون خرجوا بخفي حنين، اذ لم يرشح عن المؤتمر اية اجراءات عملية من شانها تحسين الواقع المناخي، بل ان بعض الدول كالصين والهند واللتان تصنفان ضمن اكبر الدول المسببة للتلوث اعربت كل منهما عن استعدادها لمساعدة الدول المتضررة من التلوث البيئي، وهذا يعني اللجوء الى معالجة النتائج دون الاسباب.

وقبل ايام عقد منتدى (دافوس) الاقتصادي في ظل ازمة اقتصادية تاخذ بخناق العالم وتحت شعار (اعادة الصياغة والتفكير والتصور). صياغة وتفكير تتناول النظام العالمي والنمو الاقتصادي العالمي ونمو القارة الافريقية واعادة تصور نظام راس المال الذي تتحكم فيه الاسواق واخلاقيات المهنة في المجال التجاري من اجل اعادة الثقة بالنظام الاقتصادي.

هذا يعني ان القضية المطروحة في هذا المنتدى لا تقل شأناً عن نظيرتها في (كوبنهاكن) لانها قضية تتناول الوجود الانساني ايضاً.

ابتدأ المنتدى اعماله بخطاب للرئيس الفرنسي (ساركوزي) الذي دعا الى اصلاح النظام الاقتصادي العالمي قائلاً ان (نظامنا المالي خاطئ برمته، فليس من المعقول ان قيمة شركة معينة تتغير من ثانية الى اخرى ومن دقيقة الى اخرى) ثم اشار الى ان نظام السوق الحر قد اخفق في اداء مهامه، وعلينا ان نجعل الاقتصاد في خدمة الانسان لا ان نضع الانسان في خدمة الاقتصاد.

وبعد ذلك تطرق احد المتخصصين في الشان المالي الى الازمة الاقتصادية ودعا الى تفتيت الكيانات المصرفية العملاقة التي القى عليها تبعة الازمة المالية.

*عضو هيئة تدريس/الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد

هذه الآراء تطرح جملة من التساؤلات منها مثلاً، الا تمثل الدعوة الى تفتيت الكيانات المصرفية العملاقة خروجاً على المبدأ الاقتصادي الذي درجنا على ترديده والمتمثل بوفورات الحجم. ثم الا تمثل دعوة الرئيس (ساركوزي) الى جعل الاقتصاد في خدمة الانسان وليس العكس تلخيصاً لما قاله (محبوب جاد الحق) مؤلف كتاب (ستار الفقر)قبل عشرات السنين من انه(آن الآوان لان نقلب النظرية الاقتصادية راساً على عقب ما دامت معدلات النمو المتصاعدة لا تمثل ضماناً ضد تفاقم البؤس والفقر)، الا يعني ذلك دعوة الى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، الم تخرج هذه الدعوة من البلد نفسه الذي رفع شعار (دعه يعمل دعه يمر)، الا يعني هذا انتقال من صف الموضوعيين الى صف المعياريين، وهل ان هذا الانتقال يحمل صفة دائمة ام مؤقتة.

فاذا كانت الاولى فان هذا يمثل تشخيصاً للاسباب لا النتائج، اما اذا كانت الثانية فان هذا يعني العودة الى صف الموضوعيين بعد انقشاع سحابة الازمة وبالتالي يتم تجاهل الاسباب لصالح النتائج، لنثبت مرة اخرى اننا اسوأ تلاميذ لاعظم استاذ الا وهو التاريخ.

اننا لسنا بحاجة الى تكييف النظريات لكي تتلائم مع الواقع بل وضع النظريات التي تكفل تغيير الواقع، أي اننا بحاجة الى حلول جذرية لا حلول ترقيعية تضمن ديمومة النظام الاقتصادي القائم الذي اثبت الواقع انه ينطوي على عيوب كثيرة.

ختاماً ارى ان ما طرح في منتدى (دافوس) يمثل دعوة لاصحاب القرار السياسي والاقتصادي في العراق للتريث في حث الخطى نحو اقتصاد السوق.

ففرص نجاح اقتصاد السوق في بيئة لا تتوفر فيها شروط عمله تكاد تكون معدومة اذا كان هذا الاقتصاد يعاني من اخفاقات متكررة في بيئة تتوفر فيها جميع مستلزمات هذا النجاح.